جامعة القاهرة

كلية الحقوق

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام

بعنوان

أثر الأيدولوجيات الدينية والثورية في بناء وفهم النصوص الدستورية

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور:- محمد محمد بدران- أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة رئيسًا

الأستاذ الدكتور:- رجب محمود طاجن- أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة والمستشار القانوني لرئيس الجامعة مشرفًا وعضوًا

المستشار الدكتور:- عبد الناصر علي عثمان حسين المستشار بهيئة قضايا الدولة وعضو المكتب الفني لرئيس الهيئة عضوًا

مقدمة من الباحث

وليد مبروك رجب

وقد تم مناقشتها يوم الأربعاء 2019/3/6 ومنح الباحث درجة الدكتوراه في القانون

إهداء

بمزيج من الاحترام والتقدير المختلط بمشاعر بالغة من الحفاوة والامتنان والشكر العميق، أهدي هذا الجهد إلي أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والذين لم يبخلوا عني بوقت ثمين، علي ضيقه عندهم، ولا بجهد كبيرا في التوجيه والإشراف، علي ما تنوء به أكتافهم من الأعباء، راجيا ومتمنيا أن ينال ذلك البحث رضائهم وتقديرهم.

الباحث

تقديم وتقسيم

تمثل هذه الدراسة محاولة للفهم في ما وراء الأنظمة السياسية وتنوعاتها الدستورية من ظروف وأحوال تتجلي تأثيراتها في صياغة الدساتير، وهي بطبيعة الحال تستقصي التجارب الاجتماعية والاقتصادية السابقة وانعكاساتها السياسية والقانونية، متخذتاً في ذلك، من البعد الاقتصادي والاجتماعي ومظهرهما السياسي، مدخلا لفهم النصوص الدستورية وتأويلاتها الفقهية والقضائية.

والدراسة تتبع الاستقراء التاريخي والتحليلي طريقة في منهجها، محاولة سبر أغوار الصياغة الايدلوجية والفكرية للنظم الحاكمة عبر التاريخ الإنساني السياسي الحديث وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، فبداية يتم تناول تعريف الايدلوجية عموما ومدلولها الدستوري في مبحث تمهيدي، ثم دراسة الأيدولوجيات الدينية باعتبارها بداية التنظير الأيدلوجي في الفكر الإنساني في إطار يرتكز بالأساس علي الأيدولوجيات الحية منها أو التي كان لتطور حياتها أثر علي الأيدولوجيات المعاصرة في الباب الأولي، ثم دراسة الحالة الثورية وأثرها علي النظم والقوانين باعتبارها مرحلة انتقالية، وحالة وسيطة بين تغيرات اجتماعية كبري في التاريخ الإنساني، تنتظمها وحدة فكرية معينة تجمع شتات عناصرها حول رؤية موحدة للتغيير، تؤهلها لكي تتبلور من خلالها منظومة أيدولوجية منتظمة الآلية في الباب الثاني، وذلك عبر استعراض الفلسفة التي تسهم في بناء كل أيدولوجية، ثم اثر تلك الأيدولوجية علي شكل الدولة ونظام الحكم أولا، وثانيا اثر تلك الأيدولوجية علي شكل النظام الاقتصادي، وأخيرا أثرها علي الحريات والحقوق الفردية، وفي الباب الثالث يتم استعراض الأيدولوجيات التي صاحبت الدساتير المصرية منذ بداية دساتير ما بعد1952، وفي إطار تكميلي دساتير ما بعد ثورة يناير2011، ثم تجري قراءة الأثر الذي تمارسه الهيمنة الحالية للأيدولوجية الرأسمالية عبر سيادتها- عقب انهيار التطبيقات الاشتراكية- من خلال آلياتها المتمثلة في سياسات العولمة الاقتصادية وأثرها علي الدساتير ذات الصبغة الاجتماعية، وخاصة الدستور المصري عبر إطار من التفسيرات الفقهية والقضائية لمواد الدستور، في ظل هيمنة السياسات الليبرالية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية.

مقدمة

مثلت السلطة ضرورة اجتماعية موضوعية فرضتها الحياة في جماعة, فهي ظاهرة طبيعية تنبع من الجماعة, ومن سمات الجماعات الإنسانية على اختلاف درجة حضارتها هي تواجد فئة أو طبقة قوية في المجتمع تفرض إرادتها وسيطرتها على باقي الطبقات من خلال قوتها المادية أو الدينية أو الفكرية أو العددية، وإن كان الراجح دائما هي تلك القوة الاقتصادية([1]). وعلى الرغم من أن القوة الثيوقراطية قد لعبت دورا هو الأكبر ظاهريا متحدا مع القوة الاقتصادية عبر العصور، إلا أنها في جوهرها الحقيقي لم تكن سوي أحد التحورات الشكلية للقوة الاقتصادية ومناخها المسيطر.

فالسلطة قوة ناشئة من الوجدان الاجتماعي, ترمي إلى قيادة الجماعة من خلال قدرتها على إرغام المحكومين على الامتثال لتوجهاتها. وهي في حقيقتها ليست سوى صورة منعكسة للظواهر الواقعية، إذ لا تمثل في ذاتها صبغة مشروعة أو غير مشروعة، وإنما هي وليدة التطور الاجتماعي وثمرته؛ ولذا لا تستمد مشروعيتها من أصلها أو مصدرها, وإنما من مطابقتها للظاهرة الواقعية، والظاهرة الواقعية بدورها تعد بمثابة الأم للقاعدة القانونية([2])،- والتي تمثل التجلي التنظيمي للسلطة السياسية- .

وهي في تبنيها لأيدولوجية سياسية تعنى في الواقع انعكاساً للأفكار والمبادئ الفلسفية التي ظهر النظام السياسي في ظلها، بل إن النظام السياسي ليس انعكاساً للنظرية السياسية فقط، بل يتأتى في سياق التأثير عوامل أخرى متعددة من الدين والأوضاع الاجتماعية، والظروف الطبيعية، والجغرافية، والمادية، ومن الحالة الأخلاقية العامة، ومدى تقدم المجتمع العلمي، والفلسفة السياسية التي تحكم تقاليد الجماعة السياسية.

وما من شك في قدرة مضمون النظرية السياسية على عكس درجة تطور المجتمع في الناحية الاجتماعية والفكرية, وتظهر تلك القدرة من خلال الاستقراء التاريخي للنظريات السياسية التي مرت بالمجتمعات الإنسانية، فحيث شكلت النظرية الدينية المكون الرئيسي في وعى الجماعة ظهرت النظريات السياسية التي ترفع مصدر السلطة إلى الإرادة الإلهية, ثم تطورت تلك النظرة في ظل تزايد الظروف المادية في المجتمعات الحديثة إلى ظهور مذاهب ونظريات تفسر الأوضاع السياسية على ضوء التطور الذي لحق بتلك

---

[1] -Burdeau: Traité de science politique. Partie I Paris 1969 p 406 - Duguit: Traité de Droit constitutionnel politiques. p 65

[2] -Mosca: Histoire des doctrines politiques p. 24

د- مصطفي الخشاب: النظريات والمذاهب السياسية ص 12 وما بعدها

المجتمعات([1]).

ففي الواقع لا توجد حقيقة مطلقة في مجال الفكر السياسي؛ حيث أن المشكلات السياسية التي واجهت المجتمعات الإنسانية عبر تاريخ تطورها، إن كان يمكن الاتفاق على أنها من طبيعة واحدة، إلا أنه لا يمكن الاتفاق على تحديد أسبابها أو طرق حلها، مما يصبغ النظرية السياسية بالنسبية وعدم التلاؤم المطلق، فهي تتشكل وفقا للظروف التي تختلف من جماعة لأخرى ومن عصر لآخر([2]), ومما يؤكد نسبية النظرية السياسية وفقا لاختلاف المجتمعات أن مبدأ سيادة الشعب، وأن الأمة مصدر السلطات قد نادي به الفلاسفة الصينيون مع إيمانهم بنظرية الحق الإلهي، وأن الملوك يستمدون سلطتهم من الإله، غير أنهم لم يرتبوا عليها نتائجها الطبيعية الكاملة، إذ حاربوا السلطان المطلق للأباطرة، وعدو رضاء الشعب شرطا لاكتساب المشروعية، بل ورتبوا عليها أيضا تحبيذ الثورة في حالة إساءة استعمال السلطة أو الاستبداد بها؛ كما أن الفكر الشيوعي- خلافا للسائد في الاعتقاد من ارتباط ظهوره بظهور الطبقة البرجوازية- قد نادي به أفلاطون وأكزينوفون، وهم من دعاة الأرستقراطية وأنصارها([3]).

فالسلطة أيا كان طابعها تتطلب السيطرة على عقول الناس، وإقناعهم بأفكار معينة, واللجوء إلى المكر والاحتيال المدبر لضمان استقرارها([4])، وقد وفرت الأيدلوجية بتنوعها عبر التاريخ الإنساني تبريرا عقليا للسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية, فالأيدلوجيات الحاكمة دائما ما تسير في فلك النظريات التي تقدم للإنسان تفسيرات حول ماهية الكون والحياة وغايتهما؛ وما تعاقب الأيدلوجيات والنظريات الاجتماعية والسياسية إلا ذلك البحث الدأب والدائم من الإنسان في الكون حول ذاته ووجوده وغايتهما, فكانت الأيدلوجيات الدينية عندما كان لا يزال الخوف والضعف يعترى الوجود الإنساني, إذ مثل الدين أيدلوجيته التي يستمد منها القوة للمضي في بحثه عن هذا التفسير, ثم زوال تلك الهيمنة الأيدلوجية عند بداية اكتشاف الإنسان للعالم من خلال العلم, مما هيأ الظروف لظهور المذاهب الليبرالية، والتي كانت لا تزال ظلال الدين راهنة فيها عبر أفكار القانون الطبيعي وقدرية الملكية والدولة([5])، ثم كانت المذاهب الاشتراكية عند إحساس الإنسان بامتلاك مصيره الاجتماعي وقدرته على التنبؤ به عبر قوانين علمية محددة.

---

[1]-Paul Janet: Histoire de la science politique dans ses rapports avec la morale p. 45 e

[2] -Burdeau: Droit constitutionnel et institutions politiques Paris .1977 p.406

[3] د- ثروت بدوى: أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى ص99

-L .Haney: History of Economic thought. 3rd ed 1936. p.51

[4] د- عبد الله ناصف: السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها القاهرة 1983 ص78 وما بعدها

[5]-Gettels: History of political thought p. 26

وعمومـا فالأيـدولوجيات جميعهـا مثلـت رغبـة إنسـانية دفينـة فـي التطلـع إلـى السـيطرة والتحكم، وإن كانت تتعامـل فـي جدليـة صـاعدة نحـو التطـور الاجتمـاعي فـي اتجـاه رفـض السلطة والتحرر من ربقتها, مثلت المرحلة الاشـتراكية الاجتماعيـة- نظريـا- أعلـى درجتهـا إنسانية حتى الآن .

مقدمـــة : 4
مبحث تمهيدي. 7
المطلـب الأول: تعريـف الأيدولوجيـة، ومفهومهـا. 7
المطلب الثاني: المفهوم الدستوري للأيدولوجية. 11

الباب الأول

الأيدولوجيات ذات الصبغة الدينية والمذهبية

مبحث تمهيدي: تأثير الدين في البناء القانوني . 18

الفصل الأول: أثر الأيدلوجية الدينية على شكل الدولة ونظام الحكم. 19

المبحث الأول: نظرية السلطة في المسيحية. 19
المطلب الأول: السلطة في الأيدلوجية الدينية المسيحية. 20
المطلب الثاني: الفصل بين السلطات في سيطرة الكنيسة 24
المبحث الثاني: نظرية السلطة في الأيدلوجية الإسلامية. 25
المطلب الأول: نظرية السلطة لدى السنة . 25
المطلب الثاني: نظرية السلطة لدى الشيعة. 30
المطلب الثالث: السيادة في النظرية الإسلامية. 34
المطلب الرابع : الأحزاب وفقاً للأيدلوجية الإسلامية. 41
المطلب الخامس: الفصل بين السلطات في الأيدلوجية الإسلامية. 43

الفصل الثاني: أثر الأيدلوجية الدينية على النظام الاقتصادي. 46

المبحث الأول: نظرية الملكية في فقه الكنسية. 46
المبحث الثاني: نظرية الملكية في الأيدلوجية الإسلامية. 47
المطلب الأول: نظرية الخلافة في الملكية. 47
المطلب الثاني: نظرية الوظيفة الاجتماعية. 50

الفصل الثالث: أثر الأيدلوجيات الدينية على الحريات. 52

المبحث الأول: فكرة الحريات في المسيحية وتطورها. 52
المبحث الثاني: فكرة الحريات في الإسلام. 56
الخلاصة. 60

الباب الثاني:

الأيدولوجية الثورية

الفصل الأول: تاريخ تطور فكرة الثورة في المجتمعات الحديثة وتفسيرها. 67

الفصل الثاني: شكل النظام السياسي. 91

المبحث الأول: الفصل بين السلطات. 91
المطلب الأول: الفصل بين السلطات إبان الثورة. 91
المطلب الثاني: الفصل بين السلطات في مرحلة ما بعد الثورة. 93
الفرع الأول: المذهب الفردي وفصل السلطات. 94
الفرع الثاني: المذهب الاشتراكي والفصل بين السلطات. 100
المبحث الثالث: التنظيمات الحزبية والحالة الثورية. 104
المطلب الأول: التنظيمات الحزبية قبل الثورات. 104
المطلب الثاني: التنظيمات الحزبية عقب الثورات. 105
الفرع الأول: التنظيمات الحزبية في المذهب الفردي. 105
الفرع الثاني: التنظيمات الحزبية في المذهب الاشتراكي. 108
المبحث الثالث: الثورة والدستور. 112
المبحث الرابع: تبلور مفهوم السيادة. 115
المطلب الأول: مفهوم السيادة التي تبنتها المذاهب الفردية. 115
الفرع الأول: مفهوم مبدأ سيادة الأمة. 116
الفرع الثاني: الديمقراطية النيابية. 118
الفرع الثالث: مبدأ الاقتراع المقيد. 119
الفرع الرابع: نظرية سيادة الشعب. 122
المطلب الثاني: مفهوم السيادة التي تبنتها التجارب الاشتراكية. 125
الفرع الأول: تفسير نشأة الدولة في الأيدلوجية الاشتراكية. 125
الفرع الثاني: مرحلة دكتاتورية البروليتاريا. 128
الفرع الثالث: مرحلة اضمحلال الدولة. 135

الفـرع الرابـع: مفهـوم البروليتاريـا. 138
الفرع الخـامس: تعريـف الطبقـة الاجتماعيـة. 139
الفرع السادس: تفسير بدايـة ظهـور الطبقـات. 142
الفرع السابع: الديمقراطية المباشرة. 145

الفصل الثالث: أثر الأيدولوجية على شكل النظام الاقتصادي.

المبحث الأول: أثر الأيدولوجية الفرديـة علـى شـكل النظـام الاقتصـادي. 148
المطلب الأول: اثر الأيدلوجية الليبرالية على شكل النظـام الاقتصـادي(التقليدي). 149
المطلـب الثـاني: تطـور المـذهب الفـردي فـي الحريـات الاقتصـادية. 152
المبحث الثاني: أثر الأيدلوجية الاشتراكية على شكل النظام الاقتصادي. 153

الفصل الرابع: أثر الأيدولوجية على شكل الحريات.

المبحث الأول: الحريـات أثنـاء الحالـة الثوريـة. 163
المبحث الثاني: الحريات بعد هدوء الثورة. 165
المطلب الأول: أثر الأيدلوجيات الليبرالية على صياغة الحريـات. 166
الفرع الأول: اثر الأيدلوجية الليبرالية على صياغة الحريـات. 166
الفرع الثاني: المضمون المتطور للحريات في المذهب الفـردي. 168
المطلب الثاني: أثر الأيدلوجية الاشتراكية على الحريـات. 171
الفرع الأول: فكرة الحريات والحقوق في التصور الاشـتراكي. 171
الفرع الثاني: الحقوق والحريات في تطبيقات الأيدلوجية الاشـتراكية. 175
الفرع الثالث: المضمون الاقتصادي للحريات. 180

مبحث تكميلي: حول دراسة التغيرات التي أصابت التطبيقات الاشتراكية.

المطلـب الأول: التجربـة الاشـتراكية وواقعهـا الاجتمـاعي والتـاريخي. 183
المطلب الثاني: آليات الانهيار- نشوء البيروقراطية وتطورهـا-. 189
المطلب الثالث: التغيير - تجربـة البيريسـترويكا-. 192
الخلاصة. 207

الباب الثالث :

الأيدولوجيات التي صاحبت الدساتير المصرية

الفصل الأول: الدساتير المصرية النشأة وأثرها

المبحث الأول: دساتير ما بعد 23 يوليو1952. 220
المطلب الأول: أيدلوجية ما بعد الثورة وشكل النظام السياسي. 221
الفرع الأول: طريقة وضع الدستور بعد 23 يوليو1952 221
الفرع الثاني: موقف دستور1956ودستور1964 من الأحزاب. 223
الفرع الثالث: الفصل بين السلطات. 227
الفرع الرابع: نظرية السيادة في دستور ما بعد الثورة. 231
المطلب الثاني: الأيدلوجية التي تبنتيها وأثرها على النظام الاقتصادي. 237
الفرع الأول: النظام الاقتصادي في دستور1956. 237
الفرع الثاني: النظام الاقتصادي في دستور 1964. 240
المطلب الثالث: الأيدلوجية التي تبنتها وأثرها على الحقوق الحريات. 244
الفرع الأول: الحقوق والحريات في دستور 1956. 244
الفرع الثاني: الحقوق والحريات في دستور 1964. 247

المبحث الثالث: دستور 1971.

المطلب الأول: الظروف والملابسات التي أثرت في دستور 1971. 249
الفرع الأول: جماعات الضغط ومراكز القوى. 250
الفرع الثاني: الرأي العام وتداعياته. 252
الفرع الثالث: طريقة وضع الدستور. 253
المطلب الثاني: دستور 1971وشكل النظام السياسي. 254
الفرع الأول: دستور 1971والتنظيمات الحزبية. 255
الفرع الثاني: الفصل بين السلطات في دستور 1971. 257
الفرع الثالث: نظرية السيادة في ظل دستور 1971. 262
المطلب الثالث: النظام الاقتصادي ظل في دستور1971. 263
المطلب الرابع: الحقوق والحريات في دستور 1971. 266

المبحث الثالث: دساتير ما بعد ثورة يناير 2011.

المطلب الأول: مدخل تمهيدي. 270
المطلب الثاني: النظام السياسي. 277
الفرع الأول: الفصل بين السلطات. 277
الفرع الثاني: تأصيل نظرية السلطة في دساتير ثورة يناير 288
المطلب الثالث: النظام الاقتصادي. 291
المطلب الرابع: الحقوق والحريات. 292

الفصل الثاني: التغييرات الاقتصادية وأثرها الدستوري

المبحث الأول: العولمة وأثرها الاقتصادي. 300
المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية وانعكاساتها الدستورية. 304
المطلب الأول: عمليات الخصخصة. 305
المطلب الثاني: دور الرقابة الدستورية في تغيير النظام الاقتصادي. 313

المبحث الثالث: انعكاسات العولمة الدستورية علي النظام السياسي والحريات. 323

المطلب الأول: انعكاسات العولمة علي النظام السياسي . 323
المطلب الثاني: إنعكاسات العولمة علي التعددية السياسية والحزبية. 327
المطلب الثالث: انعكاسات العولمة علي توازن السلطات في الدولة. 330
المطلب الرابع : أثر العولمة وانعكاساتها علي سيادة الدولة. 333
المطلب الخامس: انعكاسات العولمة علي دور المجتمع المدني. 341
الخلاصة. 345
الخاتمة. 352
النتائج. 364
التوصيات. 368
المراجع العربية. 375
المراجع الأجنبية. 382
الفهرس. 392

-- تمت--

الكلمات الدالة:-

مفهوم - الايدلوجية- أثار - الدينية - الثورية- بناء- فهم- النصوص الدستورية

ملخص:-

الدراسة تتناول الأيدولوجية ومدلولها الدستوري، عبر دراسة الأيدولوجيات الدينية باعتبارها بداية التنظير الأيدلوجي في الفكر الإنساني في إطار يرتكز بالأساس علي الأيدولوجيات الحية منها أو التي كان لتطور حياتها أثر علي الأيدولوجيات المعاصرة، ثم دراسة الحالة الثورية وأثرها علي النظم والقوانين الدستورية باعتبارها مرحلة انتقالية، وحالة وسيطة بين تغيرات اجتماعية كبري في التاريخ الإنساني، يليه دراسة الحركة الدستورية في مصر عقب ثورة 1952, حتي دساتير ما بعد ثورة يناير2011، وذلك عبر إطار من التفسيرات الفقهية والقضائية للنصوص الدستورية وتعديلاتها.

Abstract:-

The study deals with ideology and its constitutional meaning, through the study of religious ideologies as the beginning of ideological theorizing in human thought in a framework that is based mainly on living ideologies, including those that have had an Effect on the development of their lives on contemporary ideologies Then study the revolutionary situation and its Effect on systems and laws as a transitional stage, and an intermediate state between major social changes in human history, by reviewing the philosophy that contributes to building every ideology. Then the Effect of that ideology on, firstly, the form of the state and the system of government, secondly the economic system, and finally individual rights and freedoms, followed by the study of the constitutional movement in Egypt after the 1952 revolution, whose features were crystallized through the 56-64 constitution. Then the 1971 constitution, which ended up being repealed. And in a complementary framework until the constitutions after the January 2011 revolution, through a framework of jurisprudential and judicial interpretations of constitutional texts. Then discuss the impact of the current hegemony of capitalist ideology and its Effect on constitutions of a social nature, especially the Egyptian constitution.

Key words:

Concept - ideology - effects - religious - revolutionary - constructing - understanding - constitutional texts

Cairo University
college of Law
Postgraduate Studies Department

A thesis submitted for the degree of doctorate in public law

titled

The Effect of religious and revolutionary ideologies on building and understanding constitutional texts

Discussion Committee

Prof. Dr Mohamed Mohamed Badran - Professor of Public Law at Cairo University as a member and chief

Prof. Dr.: - Ragab Mahmoud Tajen - Professor of Public Law at Cairo University and Legal Adviser to the President of the University. as a Supervisor and Member

Adviser Dr.:- Abdel Nasser Ali Othman Hussein, Adviser to the State Litigation Authority and member of the Technical Office of the Chairman of the Authority. as a member

submitted by researcher

Walid Mabrouk Ragab

It was discussed on Wednesday 6/3/2019 and the researcher obtained degree of doctorate in public law